اللجنة المصغرة الدستورية تبدأ غداً أول اجتماعاتها

جنيف - الوطن

تبدأ «اللجنة المصغرة» المنبثقة عن الهيئة الموسعة للجنة مناقشة الدستور أول اجتماعاتها غداً وتستمر حتى يوم الجمعة القادم، بعد أن أنهت «الهيئة الموسعة» اجتماعات استمرت يومين طرح خلالها أعضاء في وفد اللجنة تصوراتهم بشأن الدستور.

وتتألف «اللجنة المصغرة» من ٤٥ عضواً ١٥ منهم عن الوفد المدعوم من الحكومة السورية و١٥ عن وفد المجتمع الأهلي و١٥ عن وفد المعارضات، وانبثقت عن الهيئة الموسعة للجنة التي تضم ١٥٠ عضواً لكل وفد ٥٠ وكانت عقدت اجتماعها الأول يوم الأربعاء الماضي.

وتم الاتفاق مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون على عقد جلسة نقاش واحدة كل يوم مدتها ٤ ساعات متتالية فقط، على أن تعود الوفود إلى مقرات إقامتها وتستغل الوقت المتبقي من النهار للاستشارات والدراسات والتحضير للجلسات التالية.

ويوم أمس غادر ٣٥ من الوفد المدعوم من الحكومة عائدين إلى دمشق على متن الطائرة الروسية ذاتها التي أقلتهم وبقيت في جنيف طوال فترة إقامتهم، كما عاد معهم كل أعضاء وفد المجتمع المدني من غير المشاركين في اللجنة المصغرة والمقيمين في سورية.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت وبشكل رسمي عن أسماء المشاركين في اللجنة المصغرة من الوفود الثلاثة، ونشرت «الوطن» أسماءهم في عددها الصادر يوم أمس، والإعلان عن أعضاء «المصغرة» جاء بعد مفاوضات ونقاش طويل حول أسماء اللجنة من وفد المتجمع المدني التي كانت موضع جدل كبير خلال الأيام الخمسة الأخيرة، إذ كان من الصعب التوصل إلى اتفاق فيما بينهم، الأمر الذي دعا المبعوث الخاص لعقد عدة اجتماعات مع هذا الوفد للتوصل إلى حل يقبل به الجميع، وكانت النقاشات تدور حول القواعد الإجرائية ومدونة السلوك، وأسماء اللجنة المصغرة.

ويقضي الاتفاق مع المبعوث الخاص غير بيدرسون على أن يكون تواتر الاجتماعات، أسبوع عمل وأسبوعين راحة واستشارة مع بقية أعضاء الوفود غير المشاركين في اللجنة المصغرة.

دليقان: لا يمكن فرض جداول زمنية من الخارج لانتهاء عمل «الدستورية»

جنيف- الوطن

مهند دليقان

اعتبر عضو وفد المعارضات إلى لجنة مناقشة الدستور عن «منصة موسكو» للمعارضة، مهند دليقان، أنه من حيث المبدأ لا يمكن فرض جداول زمنية من الخارج لانتهاء عمل اللجنة، ولكن يحق للسوريين فيما بينهم أن يتفقوا على جدول زمني، موضحاً أن المطلوب هو أن تنجز المهمة بأفضل ما يمكن وبأقصر وقت ممكن.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش اجتماعات الهيئة الموسعة للجنة في جنيف والتي انتهت أول من أمس واستمرت يومين، أوضح دليقان، أن الجو العام في اليوم الثاني من أعمال اللجنة (الجمعة) كان أكثر هدوءاً من اليوم الأول.

ولفت دليقان إلى أن المداخلات التي طرحت من الأطراف المختلفة كانت أكثر قرباً من الموضوع المطروح الذي هو الدستور، إضافة إلى أنه ظهرت مداخلات من كافة الأطراف فيها شيء عاطفي إيجابي مختلف عما سمع خلال جلسات اليوم الأول «الخميس».

وبين أن هناك مداخلات لقيت قبولاً من الجميع لأنها تحدثت بإطار وطني جامع، معتبراً أن هذا الكلام «يمكن البناء عليه» لأننا في النهاية «مضطرون لأن نتحاور ونصل إلى حل».

وأشار دليقان إلى إقرار مدونة السلوك بالإجماع لأنه حصل توافق عليها أولاً من كل طرف على حدة ومن ثم حصل التوافق عليها بالإجماع من قبل اللجنة كلها، موضحاً أن القواعد الإجرائية التي أقرت بالأمم المتحدة تقول: إن إقرار أي أمر يتم بالتوافق وإن لم يحصل التوافق فبالتصويت، وقال: «بالتالي الأولوية هي للتوافق».

وحول تصريحات سابقة للرئيس المشترك للجنة من جانب وفد المعارضات هادي البحرة، بأن وفد المعارضات أعد دستوراً جديداً وينوي طرحه مع بداية عمل اللجنة، قال دليقان: «أنا لست بإطار الدفاع عن أحد وما أعلمه أن وفد المعارضة لديه تجهيز بمعنى أنه ناقش أفكاراً دستورية وأبواباً دستورية وليس آت بدستور جاهز هو آت بأفكار بمعنى أنه حضر وعمل على أفكار حول الأشياء الأساسية المطلوبة لدستور عصري بسورية يؤدي إلى الخروج من الأزمة وعدم تكرارها وبالتالي التحضير ليس عيباً».

وأضاف: «أشكك بهذا التصريح إن كان صحيحاً وحتى بالجهة الناقلة إن كانت تنقله بشكل صحيح حتى يثبت العكس».

وحول سبب عدم نفي البحرة تلك التصريحات إن لم تكن صحيحة، قال دليقان: «ربما ليس لديه وقت أو لم تصله بعد»، وأضاف: «ليس كذلك الكلام ولا الاتجاه العام ولذلك لا أتوقع أنه صحيح».

وحول مستقبل «الدستورية» وما أشار إليه ضامنو أستانا (روسيا وإيران وتركيا) من حيث الإطار الزمني المفتوح لأعمالها، قال دليقان: «بداية بالنسبة لمستقبل اللجنة فهي كما قيل منذ البداية، مفتاح في عملية الحل السياسي وهي جزء من التطبيق الشامل والكامل للقرار ٢٢٥٤ وهي خطوة أولى باتجاه الذهاب للتنفيذ الكامل للحل السياسي وبالتالي مستقبلها يتعلق بكل هذه الأمور بوصفها جزءاً من هذه العملية».

وأضاف: «بالنسبة للآجال الزمنية صحيح لم يُقل إنها محددة، ولكن بنفس الوقت هي ليست مفتوحة بمعنى أن ما قيل من قبل ثلاثي أستانا هو أنه لا يجوز فرض جداول زمنية من الخارج، ولكن يمكن للسوريين أن يتفقوا على أن هناك جدولاً زمنياً يريدون أن ينفذوا مهمتهم على أساسه».

وأضاف: «بلدنا في الأزمة التي يعيشها كل دقيقة تمر ثمنها عذابات ودماء ولذلك علينا جميعاً في اللجنة الدستورية أن ننحو باتجاه تنفيذ هذه المهمة وهناك أمثلة فدستور ٢٠١٢ السوري نفسه أخذ أربعة أشهر لإنجازه وبالتالي نقول الآن أن الظروف أعقد وطبيعة الأطراف المشتركة أعقد فليكن ثمانية أشهر مثلاً ولكن يمكن أن تتحول الثمانية أشهر إلى ثلاثين عاماً إذا لم يكن هناك إرادة سياسية».

وتابع: «لذلك المسألة من حيث المبدأ أن الجداول الزمنية لا تفرض من الخارج ولكن يحق للسوريين فيما بينهم أن يتفقوا على جدول زمني والمطلوب والاتجاه العام هو باتجاه تقليص الفترة قدر الإمكان بأن تنجز المهمة بأفضل ما يمكن وبأقصر وقت ممكن».

كريدي: أشخاص في وفد المجتمع الأهلي يحاولون التسويق لتنظيمات إرهابية

جنيف - مازن جبور

ميس كريدي

كشفت عضو وفد المجتمع الأهلي في لجنة مناقشة الدستور، ميس كريدي، عن محاولات يقوم بها أشخاص ضمن الوفد تهدف إلى التسويق لتنظيمات مدرجة ضمن قائمة الإرهاب الدولية، وذلك من خلال التلميح إلى تلك التنظيمات أو دعمها بالكلام، مشددة على أن هذا الأمر «لن يمر أبداً».

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش مشاركتها باجتماعات لجنة مناقشة الدستور في جنيف، وصفت كريدي أجواء عمل اللجنة بـ«الإيجابية حتى الآن».

وقالت: «بعد تسع سنوات حرب أعتقد أنه كان متوقعاً أمور أسوأ مما حدث بكثير، إلا أن الأجواء كانت معقولة ومنطقية وتم إقرار قواعد سلوكية، وأعتقد أن هذه القواعد يمكن أن تنظم العلاقة».

وأوضحت كريدي التي هي من ضمن أعضاء «المجموعة المصغرة» المنبثقة عن وفد المجتمع الأهلي أن «لدينا رفضاً قطعياً كوفد مجتمع مدني أن تذكر أي جهة إرهابية أو أن يتم دعمها بالكلام أو بالتلميح وهذا موقفنا المعلن ولسنا الآن في طور إثبات وطنيتنا ولا إثبات أنفسنا ولا التعريف بهويتنا الحضارية».

وأضافت: «بعض الأشخاص يحاولون أن يستثمروا هذا ضمن منصة المجتمع المدني وفوجئنا أن هناك بعض الشخصيات ضمن هذه المنصة تحاول أن تسوق لتنظيمات موضوعة ضمن قائمة الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية ولمعايير الأمم المتحدة وهذا الأمر لن يمر أبداً».

واعتبرت كريدي، انه بالمعنى العام لغاية الآن من الممكن البناء على الشيء الإيجابي والصبر والتحمل والإرادة الحقيقية بالخلاص بشكل سياسي من تبعات الحرب بما يعبر عن إرادتنا وسلوكنا.

وقالت: «أعتقد أن الوطنية ليست شعارات وخطابات، الوطنية هي أفعال، وبالأداء المنطقي يمكن التوصل إلى ما نريد دون التنازل عن أي من ثوابتنا، وهذا كان واضحاً جداً ولم يكن لدينا أي تورية في التعبير عنه لأن هذا الوقت هو وقت توضيحي ولا يحتمل أبداً أن يكون حمال أوجه».

وبعد أن أوضحت كريدي، أن هناك معيارين هما وطني ولا وطني، قالت: «الوطني يتمثل برفض كل أشكال العدوان والتدخل الخارجي وعلينا الالتزام بفكرة الدولة ومفاهيمها والمنطلقات الأساسية لبنائها».

وأوضحت، «نحن تحت الدستور الحالي لحين إقرار تعديلات عليه أو صياغة دستور جديد من الشعب السوري لأن ما نقدمه مجرد مقترحات ولحد الآن لم نبدأ بها ومازلنا ضمن القواعد الإجرائية وضمن مرحلة يمكن تسميتها التعارف»، مضيفة: «صحيح أن الخطابات تتسم في معظمها بأحاديث سياسية وشجون سياسية وربما قضايا كيدية ولكن بالنهاية لدينا من سعة الصدر والإيمان بسوريتنا ما يمكننا من الوصول إلى تفاهمات».

ولفتت كريدي «نحن واضحون وهناك قضايا لا نسمح بالالتفاف عليها، وقلت للسيد (المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير) بيدرسون إن ذاكرتنا ليست حميدة بعلاقتنا مع الأمم المتحدة، إذ أنها كانت تتعامل مع أشخاص مقربين من الأمم المتحدة أو عاملين بها كان لديهم أداء لدينا الكثير من التحفظات عليه».

وفيما إذا كان هناك تدخلات بعمل اللجنة، قالت كريدي: «نحن لا ننتظر لأن نلمس تدخلات خارجية بعمل اللجنة، نحن لا نسمح، وهذا الكلام قطعي»، مؤكدة أنه عندما نجد أي محاولة للتحكم أو التقييد أو التأثير في الرأي، فإن هذا الأمر «سيرفض قطعاً».

وأكدت كريدي، أنه تم رفض مسألة التصويت السري داخل اللجنة بشكل قطعي، مشيرة إلى أنه كان داخل وفد المجتمع المدني جدل طويل حول هذه المسألة، ومبينة أن الفكرة لم تطرح من المبعوث الأممي بل من بعض الأشخاص ضمن الوفد.

وقالت: «نحن نتحدث عن صياغة دستور للجمهورية العربية السورية وبالتالي التعبير عن الرأي لا يحتمل السرية»، وأضافت: «أعتقد أن طرح مسألة السرية من شأنه أن يعطينا انطباعاً غير جيد عن النوايا».

وحول تفسيرها للاجتماعات المكثفة لوفد المجتمع المدني بالتحديد مع بيدرسون وموظفي مكتبه، قالت كريدي: «أعتقد أن المبعوث الأممي يعتبر أن هذا الوفد مقرب من الأمم المتحدة ولا أعرف إن كنا جميعاً أو بعض الأشخاص هم المقربون، لا أريد استباق الأمور أو التشكيك بالنوايا مطلقاً، لكن من الطبيعي أن يكون لهذه المجموعة المحسوبة على الأمم المتحدة اجتماعات كثيرة مع بيدرسون».

وأضافت: «حسبما يقول السيد بيدرسون فإن وفد المجتمع الأهلي هو المجموعة الثالثة، لكن نحن عبرنا له بوضوح أنه ضمن هذه المجموعة قد نحاول أن نعمل بشكل حيادي ولكننا لسنا حياديين فلدينا مواقفنا السياسية القطعية، ونبهت خلال إحدى المداخلات من أن هناك مصطلحات سياسية إذا تم استخدامها فسيكون رد الفعل قوياً جداً عليها لأنها تمس بثوابتنا».

وحول المصطلحات التي قد تخلق توتراً، قالت كريدي: «نحن الآن في لجنة دستورية صادرة عن سوتشي يخرج لك البعض ويتحدث في جنيف واحد وأنا أعتقد أن هذا يعتبر لا واقعياً وكأن الناس تتحدث بأحلامها».

قولاً واحداً

مساحات اللجنة الدستورية

مازن بلال

تقدم الولادة العسيرة للجنة الدستورية تصوراً واضحاً حول مستقبلها، فهي لا تشكل محطة توافق سوري بقدر كونها تحديداً لنوعية التناقض الذي خلفته الأزمة، وبقي خارج المساحة السياسية ولم يولد شكلاً من العلاقات التي تعيد طرح رسم المستقبل السوري من جديد، فالأزمة التي بدأت قبل أكثر من ثماني سنوات لا يمكن تبسيطها إلى عوامل يتضمنها الدستور الجديد، وفي الوقت نفسه فإن الوصول إلى نقطة الدستور تتطلب على أقل تقدير مساحة سورية مختلفة؛ تبدأ من قراءة مختلفة لنوعية المصالح داخل المجتمع السوري بالدرجة الأولى.

بالتأكيد فإن انعقاد اللجنة ولو لم يشكل بداية مؤسسة لحل الأزمة، لكنه رغم كل الظروف التي أحاطت بتعيين المجموعات الثلاث التي اجتمعت في جنيف؛ يطرح إطاراً أولياً للبنية السياسية القادمة، فسواء تعثر تقديم دستور جديد أو سارت الأمور بشكل اعتيادي، فإن التأثيرات السياسية ستبقى محصورة ضمن الكتل الثلاث التي اجتمعت في جنيف، وهي عاجلاً أم آجلاً ستكتسب مشروعية بناء هيكلية سياسية داخل المجتمع، فمجموعة «المعارضة» لا تعبر من خلال اجتماعات اللجنة عن تصوراتها فقط، بل ستضع أيضاً حدود شكل «المعارضة السياسية» مستقبلاً، وخصوصاً أنها منذ انطلاق المفاوضات في جنيف قبل عدة أعوام، تريد رسم آليات احتكار سياسي إن صح التعبير لممارسة الشأن العام.

في المقابل فإن الوفد المعبر عن التوجه السوري الرسمي لديه نموذجه الخاص، ومهما كانت نوعية التعديلات التي يمكن أن يطرحها الدستور القادم، فإن نموذج هذه الكتلة سيبقى محتفظاً بتصوراته التي نتجت بمعظمها خلال الأزمة، وتبلورت عبر آليات من الصراع المستمر والعنيف الذي خلق تحالفات وعلاقات تملك ترابطا ربما تفتقده «مجموعة المعارضة»، والمفارقة هنا أن هاتين «المجموعتين» تشكلان طوال السنوات الماضية طرفي الأزمة، على حين يصعب فهم الموقع الثالث للكتلة التي تم إدخالها إلى اللجنة الدستورية، فحتى تسميتها بقيت هائمة في الإعلام لأنها لا تملك موقعاً واضحاً داخل الحدث السوري.

عملياً فإن الصورة المبدئية للبنية السياسية السورية وفق شكل اللجنة الدستورية تقوم على تصور دولي كلاسيكي في حل الأزمات، فهناك كتلتان عليهما إيجاد توافق بينهما لكن المشكلة أن كتلة المعارضة لا تملك تجانسا وهي تعاني من أمرين:

– الأول أن طيفها يتسع لاتجاهات سياسية متضاربة.

– الثاني عدم امتلاكها للجغرافية فأغلبها ظهر على هامش الأزمة خارج سورية.

ويوضح الأمران السابقان ضرورة وجود الكتلة الثالثة التي أطلق عليها في بعض التقارير «المجتمع المدني»، ويتم الرهان عليها كي تشكل نقطة توازن بين الطرفين السابقين، ومساحة عبور بينهما في حال التعثر وعدم الوصول إلى توافقات، فهي مجموعة «غير سياسية» ولو بشكل افتراضي، وخاضعة لتجاذبات الكتلتين السابقتين، وفي خلفية إيجادها إرث من الجهد الذي قدمه المبعوث الأممي السابق إلى سورية ستيفان دي ميستورا، عبر غرفتي المجتمع المدني والنساء اللتين كانتا تأسيساً لإدخال قوى جديدة على مساحة الأزمة السورية.

وفق البنية السابقة، علينا توقع دستور يمنح لمجموعة المعارضة تصفية حساباتها الداخلية كي تنتج تحالفا أقوى، في المقابل فإن المواد الدستورية عليها الحفاظ على قوة الترابط للكتلة الداعمة للتوجه الرسمي السوري، وفي النهاية فإن المجموعة الثالثة تبقى إشكالية لأنها أمام خيارين: فإما أن تبقى ضمن النطاق المرسوم لها حالياً وإما تنتقل لتطرح حالة نوعية مختلفة، فهي ليست كتلة لكنها تملك هامشاً لتصبح «مولدة السياسة» ليس عبر مواد دستورية، بل من ديناميكية وجودها خارج التكوين التقليدي للأزمة الذي قسم الواقع السياسي بالشكل الذي نراه اليوم.

تركيا ومرتزقتها واصلوا عدوانهم وسط انشقاقات في صفوفهم

الجيش يعزز وجوده بطول ٦٠ كم على الحدود السورية التركية

الوطن - وكالات

وحدات من الجيش العربي السوري في بلدة تل تمر (عن الإنترنت – أرشيف)

في إطار واجبها الوطني في الدفاع عن الوطن والأهالي وحمايتهم من اعتداءات الاحتلال التركي ومرتزقته، واصل الجيش العربي السوري العمل على تعزيز مواقعه على الحدود السورية– التركية، مركزاً وجوده على محور يمتد ٦٠ كم، في وقت واصل النظام التركي والتنظيمات الإرهابية الموالية له عدوانهما على الأراضي السورية رغم البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من «مذكرة سوتشي».

وقالت وكالة «سانا»: إن الوحدات العسكرية المنتشرة في ريف بلدة تل تمر الشمالي، تعمل على تعزيز نقاط انتشارها في المنطقة لصد أي هجمات محتملة من قبل العدوان التركي، حيث ركزت وجودها على محور يمتد ٦٠ كم بدءاً من قرية الاغيبش غرب بلدة تل تمر ووصولاً إلى قرية الواسطة جنوب صوامع عالية.

ونقلت الوكالة عن مصادر ميدانية في الجهة الشمالية والشمالية الشرقية لبلدة تل تمر تأكيدها، أن وحدات الجيش قامت بنشر طوق يمتد من الجهة الغربية وصولاً إلى الجهة الشمالية الشرقية بريف البلدة لتأمين المنطقة وصد أي عدوان محتمل عليها من قبل الاحتلال التركي ومرتزقته، حيث تم تعزيز النقاط في قرية أم الكيف شمال غرب تل تمر ونقاط في قرية خشم زركان شمال البلدة وصولاً إلى قرية مجيبرة زركان في الجهة الشمالية الشرقية على طريق تل تمر القامشلي.

وأكدت المصادر استمرار وحدات الجيش بالتقدم في محاور المنطقة بغية توسيع نطاق انتشارها وصولاً إلى الحدود السورية التركية ودحر مرتزقة النظام التركي.

وأوضحت الوكالة، أن انتشار وحدات الجيش في تلك المناطق، أسهم في نشر الطمأنينة والارتياح بين الأهالي وخاصة بعد التعزيزات الأخيرة التي وصلت إلى المنطقة بعد أن شهدت عدة قرى في ريف رأس العين الجنوبي حركة نزوح نتيجة العدوان التركي الوحشي.

وأكد عناصر الجيش المنتشرون في المنطقة وبمعنوياتهم العالية، حسب «سانا»، أن وجودهم في هذه المناطق واجب أخلاقي ووطني، مبدين استعدادهم لمواجهة أي عدوان على سورية وحماية الأهالي.

مصادر أهلية في تل تمر قالت في تصريح نقلته الوكالة: إن وجود الجيش ورفع العلم السوري في العديد من القرى والمواقع في المنطقة ساهم في عودة الكثير من الأهالي الذين نزحوا من منازلهم خلال الفترات السابقة.

وفي أواخر الشهر الماضي انتشرت وحدات الجيش العربي السوري على الحدود السورية التركية بريف الحسكة الشمالي من ريف رأس العين الشرقي غرباً وصولاً إلى القامشلي شرقاً وثبتت نقاطها على محور يمتد بنحو ٩٠ كم.

في المقابل، واصلت التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي اعتداءاتها على الأراضي السورية، بعد يوم من البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من مذكرة التفاهم التي أبرمت بين روسيا والنظام التركي في «سوتشي».

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن اشتباكات شهدتها محاور بمنطقة أبو رأسين، بين ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» والتنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، أسفرت عن استعادة «قسد» السيطرة على قرى داودي وعزيزة وقاسمية وجميلية و٣ قرى أخرى في المنطقة، وسط معلومات عن مزيد من الخسائر البشرية بين طرفي القتال.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، نقلت «سانا» عن مصادر محلية تأكيدها، أن سيارة مفخخة انفجرت في السوق الرئيسي وسط مدينة تل أبيض بريف الرقة الشمالي التي تنتشر فيها قوات الاحتلال التركي ومجموعات إرهابية مدعومة منه، حيث أسفر الانفجار عن استشهاد عدد من المدنيين وإصابة آخرين ووقوع أضرار مادية بالمنازل والممتلكات.

بموازاة ذلك، ذكر «المرصد» أنه حصل على معلومات وصفها بـ«المؤكدة» عن انشقاق ميليشيا «لواء حمص العدية» المنضوية في صفوف ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي، وانضمامها إلى ميليشيا «جيش العزة» بسبب خلافات دبت داخل صفوف ميليشيا «الجيش الوطني».

من جهة ثانية، ذكرت «سانا» أن ٥٥ شاحنة محملة بآليات عسكرية وتجهيزات تتبع لقوات الاحتلال الأميركي غادرت الأراضي السورية من معبر الوليد غير الشرعي إلى العراق، في وقت واصلت تلك القوات محاولاتها تعطيل «مذكرة سوتشي» من خلال تسيير دوريات على الحدود السورية– التركية.

وذكر «المرصد» المعارض أن دورية تابعة لتلك القوات تجولت قرية هيمو الواقعة على بعد ٤ كلم من مدينة القامشلي من جهة الغرب، والتي تبعد كيلومترات قليلة عن الحدود السورية – التركية، وتحوي بالأصل قاعدة عسكرية أميركية.

سفير تركي سابق: سورية طرف أساسي في المعادلات الإقليمية

لافروف: بوتين ليس مروض أفاعٍ في الشرق الأوسط!

الوطن - وكالات

في محاولة للتغطية على العدوان التركي، اعتبر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن وقف إطلاق النار شمال شرق سورية «متماسك بشكل جيد للغاية»، على حين أكّد سفير تركي سابق، أن سورية هي الطرف الأساسي في مجمل المعادلات الإقليمية، في وقت شدد فيه وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، على أن الرئيس فلاديمير بوتين لا يلعب دور مروض أفاعي في الشرق الأوسط، وأن موسكو لا تنظر لشركائها بهذا الشكل.

وتعليقاً على كاريكاتير نشرته وسائل إعلام أميركية، يصور الرئيس بوتين وهو ممسك بعدد كبير من الأفاعي، وكتب على الكاريكاتير: «أخيراً روسيا تسيطر على الوضع في الشرق الأوسط»، قال لافروف: «فلاديمير بوتين لا يرى في نفسه مروض أفاعي، ونحن لا ننظر هكذا إلى اللاعبين في الشرق الأوسط، ولا نضع أنفسنا في هذا الموقف، ولا نصور شركاءنا في الشرق الأوسط بهذا الشكل».

لافروف في حواره مع قناة «روسيا ٢٤»، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أضاف: «لكل واحد حقيقته ومصالحه، وتوجد تقاليد شرقية من بينها تقاليد تعزيز المصالح بأسلوب لا يعتمد التصريح الكلي»، مؤكداً أن من مصلحة موسكو أن يكون هناك شرق أوسط مستقر ويمكن استشراف مستقبله.

وفي وقت سابق، أكد لافروف، أن مذكرة التفاهم التي توصل إليها الرئيس بوتين، مع رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، أوقفت تقدم جيش الاحتلال التركي في سورية وإراقة واسعة للدماء، مشيراً إلى أنها أدت إلى إنشاء منطقتين كبيرتين غربي وشرقي الأراضي التي دخل إليها جيش الاحتلال التركي، لافتاً إلى أن معظم هذه الأراضي دخلت إليها قوات حرس الحدود السورية ووحدات الشرطة العسكرية الروسية.

في الغضون، أكد سفير تركيا السابق في واشنطن، فاروق لوغ اوغلو، في حديث لقناة «كي ار تي» التركية، حسب وكالة «سانا»، أن سورية هي الطرف الأساسي في مجمل المعادلات الإقليمية في المنطقة، داعياً إلى الحوار مع الدولة السورية لأن ذلك هو السبيل الأساسي لمعالجة وحل المشكلات التي تثير هواجس النظام التركي.

واعتبر لوغ أوغلو، أن الجيش العربي السوري هو الوحيد الذي يتحمل مسؤولية حماية أراضي بلاده والحفاظ على أمنها، لا سيما أن المناطق التي احتلها النظام التركي مؤخراً، هي أراض سورية، مشيراً إلى أن استمرار الوجود الأميركي على الأراضي السورية يهدف إلى منع الحوار السوري وعرقلة حل الأزمة في سورية.